إيران والأمن القومي العربي

١٩٧٩ -٢٠١٦

دكتور/ معتز سلامة
رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية - مدير برنامج الخليج العربى بمركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام

منذ استقلال الدول العربية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ارتبط مفهوم الأمن القومي العربي بإسرائيل والصراع العربي الإسرائيلي، وعلى الرغم من التهديدات التي شكلتها القوى الاستعمارية وتلك الناتجة من الصراعات بين الدول، ظل التهديد الإسرائيلي الخطر الأكبر بنتائجه العسكرية والسياسية من جراء حروبه التوسعية في المنطقة[١]،وكان جزء من حديث القيادة الناصرية عن خطر الاستعمار كمهدد للأمن العربي مبنيا على مواقف القوى الاستعمارية من الصراع العربي الإسرائيلي. ولقد استمر الحال كذلك حتى بدأت تبرز مهددات أخرى للأمن القومي.

فبرزت بعد فترة التهديدات القادمة من دول الجوار الإقليمي، وبالأساس إيران وتركيا وإثيوبيا.وبينما عكفت تركيا على مسارها الوطني العلماني الخاص لسنين، فقد اتجهت منذ أواسط تسعينيات القرن العشرين نحو استعادة الروابط مع الدول الإسلامية، مدفوعة بالأيديولوجيا الدينية ثم بالمشروع الأردوغاني، وما أطلق عليه "العثمانية الجديدة-Neo Ottomanism " والتي انتهت إلى نزعة تدخلية في الشؤون الداخلية لدول الثورات العربية تأييدا لتيار الإسلام السياسي، وبينما تركز التهديد الإثيوبي على مصر ومياه النيل، ظلت التهديدات الإيرانية للأمن القومي العربي منذ قيام الثورة الإسلامية ١٩٧٩ تتزايد وتكتسب قدرا من الشمول والتنوع.

لقد اختلفت الرؤى العربية لإيران الثورة؛ فنظر البعض بتفاؤل إلى موقفها المؤيد للقضية الفلسطينية والمعادي لإسرائيل والغرب، واعتبروها إضافة إلى الموقف العربي خصوصا بعد خروج مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل ١٩٧٩.بينما ارتاب بعض الأنظمة العربية والنخب الفكرية في ثورة رجال الدين وتوجهاتها واعتبروا أن سياستها الخارجية لن تكون سوى امتداد لنظام الشاه الذي لعب دور شرطي الخليج لمصلحة القوى الغربية، ثم جاءت الحرب العراقية –

الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨، ودفعت إلى وضع إيران في قائمة مهددات الأمن العربي على اعتبار أنها خاضت الحرب ضد دولة عربية تمثل أحد حصون القومية العربية، واعتبر صدام حسين أنه حارس البوابة الشرقية للعالم العربي،وتراكمت الدراسات العربية عن إيران كتهديد للأمن القومي .

وعلى الرغم من أن الحرب العراقية الإيرانية انتهت إلى شبه انتصار عراقي وعادت بمعاني رمزية على الأمن القومي من ناحية تأكيد مكانة العراق في"جبهة الشرق"، إلا أن محصلتها ألحقت ضررا بالغا بالقدرة الكلية للدولة العراقية، وكانت البداية لإخراجها بالمطلق من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي. فقد قلصت الحرب القدرة على استعادة الخيار العسكري العربي، وتلتها مغامرة النظام العراقي بغزو الكويت ١٩٩٠وما انتهى إليه بحرب عاصفة الصحراء وتحرير الكويت، التي دفع النظام العربي بعدها بكل أوراقه خلف التسوية السلمية في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. وما بين الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨، والمسار التدميري للقدرات العراقية منذ عام ١٩٩١، والغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣،شكلت إيران أحد مصادر التهديد الأساسية للأمن العربي.

أولا: أنماط التهديد الإيراني للأمن القومي العربي:

طرحت إيران ستة أنماط من التهديد للأمن العربي منذ تفجر الثورة عام ١٩٧٩، على النحو التالي:

١ - تشتيت التركيز العربي في الصراع مع إسرائيل:

على الرغم من التأثيرات السلبية للحرب العراقية - الإيرانية على الأمن العربي خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، لا يمكن تحميل إيران وحدها مسؤولية إحداث الخلل في ميزان القوى العربية مع إسرائيل، لأنه في الأغلب لم تكن القدرات التسليحية للدولة العراقية آنذاك تتجه إلى إسرائيل بالأساس، ولو لم تقع الحرب كانت هذه القدرات حسب بعض التقديرات ستتجه نحو المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي،مع ذلك فبالحسابات الواقعية والمادية البحتة، وباعتبار أن عراق صدام لم يكن ليسلك نهجه التوسعي في الجوار، فقد أدت الحرب إلى تعزيز الفصل بين أمن الخليج والأمن القومي العربي[٢].

لقد نالت الحرب من مكانة القضية الفلسطينية كقضية مركزية للنظام العربي، وانتهت وأوضاع القضية الفلسطينية أشد سوءا عنها قبلها، وهو أمر لا يتضح فقط من حجم المجهود العسكري العربي الذي توجه إلى الصراع مع إيران والذي كان من المفترض أن يتوجه ضد إسرائيل، وإنما اتضح أيضا من مواثيق ومقررات الجامعة العربية التي أظهرت الانشغال بالحرب العراقية الإيرانية على نحو قلص من مجهودات الجامعة الموجهة للقضية الفلسطينية. لقد اتضح ذلك في مقررات القمة العربية في عمان بالأردن عام١٩٨٧ التي تحدثت عن المخاطر الكبيرة التي غدت تهدد الأمن القومي من جراء

السلوك الإيراني وأعطت الحرب العراقية - الإيرانية أولوية واضحة على الصراع العربي - الإسرائيلي، بل صارت اعتبارات مواجهة الخطر الإيراني تجب مثيلاتها بالنسبة للخطر الصهيوني[٣].

أنفقت دول الخليج عشرات المليارات للدعم العسكري والاقتصادي للعراق طوال الحرب وقد وضعت الحرب دول الخليج العربية بين قوتين إقليميتين دخلتا في صراع ممتد، وهو ما انتهى بخريطة مغايرة لأمن الخليج؛ فبدأت الحرب ودول مجلس التعاون الخليجي تعلن رفضها المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، وتطالب بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية وخاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية[٤]، وانتهت والأساطيل الأجنبية تجوب جنبات الخليج، ومن ثم كانت الحرب السبب الرئيسي في اتخاذ أمن الخليج مسارا منفصلا عن الأمن العربي. وخلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين الذي شهد هذه الحرب حققت إسرائيل أهم التمايزات على العالم العربي في موازين القوى العسكرية،وشنت أكثر اعتداءاتها العسكرية على الدول العربية، وطالت الذراع الإسرائيلية الطويلة كلا من العراق (ضرب مفاعل أوزيراك ١٩٨١)، ولبنان ١٩٨٢، وتونس ١٩٨٥(اغتيال القيادات الفلسطينية) وكرست الحرب الشرخ الكبير بين دولتي البعث في العراق وسوريا، على أثر وقوف الأخيرة إلى جانب إيران .

٢ - تقييد القدرة العسكرية الخليجية في المجهود العربي :

كان أحد الأدوار السلبية التي لعبتها إيران أنها أسهمت في تجميد القدرات العسكرية الخليجية كطاقة إضافية في الصراع العربي الإسرائيلي؛فعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تقدم مساهمات عسكرية كبيرة في الصراع العربي الإسرائيلي، بحكم محدودية قدراتها وظروفها الخاصة، إلا أنها قامت بأدوار إسنادية متميزة للقدرات الدفاعية العربية في حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣. ويمكن تحديد جوانب تفاعل دول الخليج مع القضية الفلسطينية في أربعة، هي: الإسهام في المجهود العسكري، الدعم الاقتصادي لدول المواجهة وللفلسطينيين، وتوظيف دور النفط، وطرح مبادرات سياسية .

ومن المؤكد أن هذه الجوانب للتفاعل الخليجي مع الصراع العربي الإسرائيلي كانت ستتخذ مستويات أعلى لو لم يكن التهديد الإيراني قائما. لقد أدى تبني إيران لمبدأ تصدير الثورة إلى انشغال دول الخليج بأمنها، وأنفقت أدوات السياسة والإعلام الخليجية وقتا طويلا في مواجهة الإعلام الإيراني، ومساعي إيران لزعزعة استقرارها الداخلي.ولقد سعت إيران إلى تعزيز شرعيتها الإقليمية بتوظيف دعمها للقضية الفلسطينية، حتى بدا أن ما يجمع إيران بالفلسطينيين وقضيتهم هو على شاكلة خطوط اتصال كثيرة تتقاطع أحيانًا عند نقطة اشتراك واضحة تتمثل في الإجماع على العدو المشترك متمثلاً بإسرائيل، لكن هذه الخطوط تختلف عند نقاط أخرى تطغى عليها لغة المصالح[٥].

ولقد دفعت ضرورات التوفيق بين الثوابت والمصالح في السياسة الإيرانية أحيانا إلى انتهاج طهران طريقا مغايرا للطريق العربي، فلم تبن الجمهورية الإسلامية على المجهودات العربية في القضية الفلسطينية، ولم تدخل إلى ساحة الصراع

العربي الإسرائيلي من البوابة الإضافية للعرب، وإنما من بوابة المنافسة والمناكفة، وهو ما جعلها تدعم تنظيمات مناهضة للخط القومي والخط الفلسطيني الرسمي، بحد انتهى إلى الخصم من القدرات العربية في الصراع، وقد وضع ذلك الفلسطينيين في حرج كبير ناتج عن عدم القدرة على خلق حالة توازن بين علاقاتهم بدول الخليج العربية التي قدمت الكثير للقضية الفلسطينية وإيران التي تقاربت معهم وساندتهم لكنها دخلت في تنافس واستقطاب مع دول مجلس التعاون الخليجي[٦].

٣ - تعزيز العلاقات مع الجماعات الأدنى ضد الدولة الوطنية:

من أشد الأخطار التي طرحتها إيران على الأمن القومي العربي، عدم إيمانها بالمداخل الرسمية والسلطات الشرعية والوطنية في علاقاتها مع الدول العربية،بارتكانها إلى نهج تدخلي في مكوناتها الداخلية،فلا تقتصر إيران في علاقاتها بالدول العربية على العلاقات الرسمية كدولة في عالم من الدول، وإنما تتدخل في المكونات الداخلية للوحدات الوطنية، وتتبع سياسات تمييزية بين الفصائل والجماعات الوطنية، لتخلق أوضاعا داخلية لا تساعد على الاستقرار، وتؤسس لتوابع فصائلية وجيوب بؤرية تدور في فلكها القائم على ادعائها الولاية المذهبية على الشيعة بالعالم، وهو ما يشكل أدوات هدم تدريجي للدول من الداخل.ولقد دفعت شواهد وعقيدة التمدد الإيراني في الدول العربية بالبعض إلى التأكيد على أن إيران راهنت في توسعها على منهجية أن القدرة تهزم الكثرة، إما بإخضاعها أو بتشتيتها، وهو ما طبقته في أكثر من مدينة وحاضرة عربية تاريخية في الشام وبلاد ما بين النهرين (بغداد، النجف، الموصل، حمص، حلب، ودمشق)، في عملية استهداف واضح للديومغرافيا العربية وتحويل الأغلبية العربية السنية إلى أقلية[٧].

وتشكل الأساليب والمناهج الإيرانية في التعامل مع كل من لبنان والعراق والجماعات الفلسطينية قبل وبعد ٢٠١١ وسوريا واليمن بعد ٢٠١١ نماذج على النهج الإيراني التفتيتي للكيانات الوطنية، ففي هذه الدول انتهت العلاقات الإيرانية مع الأطر الرسمية للدولة إلى تعزيز وخلق كيانات فصائلية تمارس الحرب على الكيان الوطني لمصلحة العقيدة والنهج الإيراني، وفي كل من سوريا والعراق واليمن عملت إيران على إنشاء ميليشيات وأحزاب طائفية مسلحة على غرار حزب الله[٨]. ولقد تجسد التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية العربية في أفضل صوره في ردة فعل إيران على قرار المملكة العربية السعودية إعدام الشيخ نمر النمر في مطلع يناير ٢٠١٦، وما تبعه من اعتداءات على السفارة السعودية في طهران والقنصلية في مشهد، وما تبع ذلك من تحزبات في الأوساط الشيعية إسنادا للموقف الإيراني.

ولقد ساعدت الممارسات الإيرانية في السنوات الأخيرة على حرمان العالم العربي من فرصة التوحد على أساس وطني قوي بشأن القضية الفلسطينية؛ فلقد ظل العالم العربي لعقود منقسما بين محوري الاعتدال والممانعة، وحينما سقطت قوى محور الممانعة، إندفعت إيران لبناء محور تعويضي، لكنها قامت بأدوار لم تكن في مصلحة التوحد العربي؛ فجمعت حولها

دولا عربية تابعة وكيانات دون وطنية، واخترقت نسيج المجتمعات، وذلك حرم العالم العربي من فرصة توحيد قواه الوطنية وفق نهج متقارب بشأن القضية الفلسطينية، وأصبحت أدوار القوى الأدنى خصما من الأدوار الوطنية الكلية للدول العربية.ويندرج ضمن هذه الجزئية محاولات الجمهورية الإيرانية إضافة عناصر اضطراب إلى الهوية الوطنية والدينية والمذهبية،وإرهاق النسيج الطائفي والاجتماعي في الدول العربية؛ من خلال السعي إلى نشر المذهب الشيعي، أو إسناد وتعظيم الطوائف الشيعية، وهناك اتهامات كثيرة لإيران في هذا الشأن، الأمر الذي جعل دولا عربية تتردد في بناء علاقات معها، أو تقطع علاقاتها بها في فترات مختلفة .

وكان لافتا في عام ٢٠١٦ ما بدا من قلق جزائري من التمدد الشيعي، حين حذّر رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في الجزائر، من «محاولات زعزعة وحدة المجتمع الجزائري"، وكان وزير الشؤون الدينية والأوقاف الجزائري قد صرح بأن «تيارات تحاول اختراق المجتمع الجزائري، مثل الطريقة الأحمدية والمذهب الشيعي»، واشتكى من الغزو الطائفي في بلاده[٩] وكان مسؤول الصحوة الحرة السلفية بالجزائر قد اتهم سفارة إيران بنشر المذهب الشيعي، بأساليب وصفها بـ"الأخطبوطية"[١٠]. وفي يناير ٢٠١٦ أبدى ناشطون جزائريون على شبكات التواصل تفاعلاً مع حملة لطرد الملحق الثقافي بسفارة إيران أمير موسوي، لأنه كما يقولون "يسعى بقوة إلى نشر التشيع"، تحت غطاء التقارب بين البلدين في المجال الاقتصادي[١١]. وليس مستبعدا أن يكون تسويف مصر المستمر إزاء مساعي التقارب الإيرانية نابعا بشكل أساسي من اعتبارات أمنية، خوفا من الإضرار بالنسيج الوطني من محاولات للتشييع. وكانت مصر من أوائل الدول العربية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران عام ١٩٨١، بعد اغتيال الرئيس السادات وإطلاق اسم قاتله(خالد الإسلامبولي) على أحد الشوارع في العاصمة طهران .

وكانت المملكة العربية السعودية قد سبق وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران بين عامي ١٩٨٧–١٩٩١، إثر مواجهات دامية في الحرم المكي، عقب قيام الحجاج الإيرانيين بمظاهرة عنيفة.كما كانت المملكة المغربية قد قررت في مارس ٢٠٠٩ قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية الإيرانية، بعد اتهام المغرب لإيران بمحاولة تغيير الأسس الجوهرية للهوية المغربية، وتقويض المذهب المالكي السني الذي تتبناه المملكة. وهو ما اعتبرته "تدخلا لا يمكن قبوله" في الشئون المغربية، و"يخالف القواعد والأخلاق الدبلوماسية."كما قررت الحكومة اليمنية الشرعية طرد السفير الإيراني في صنعاء وسحب القائم بالأعمال اليمني لدى طهران في منتصف ٢٠١٥، تعبيرا عن رفضها الدعم الإيراني لانقلاب جماعة الحوثيين ضد الرئيس عبد ربه منصور هادي.

٤ - دعم منظمات وجماعات داخلية وخلايا تجسس:

إذا كانت الأشكال السابقة تتضمن اتجاهات سياسية وتوجهات عقائدية مذهبية تجسد الأشكال الكبرى للسياسة

التدخلية الإيرانية، فإن أنشطة إيران الضارة بالأمن القومي العربي اتخذت أشكالا عملية فعلية على أراضي دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك ما أبرزته الوقائع الكثيرة التي أعلنت عنها دول المجلس وألقت بمسؤوليتها على إيران، وهناك عشرات الحوادث في السنوات الأخيرة التي أعلنت دول مجلس التعاون عن تورط إيراني صريح فيها لزعزعة أمنها الداخلي وتورط عناصر إيرانية في خلايا وشبكات تجسس وعنف، وتتكرر هذه الحوادث خصوصا في البحرين والكويت والسعودية التي أعلنت مرارا عن القبض على خلايا عنف وتجسس لمصلحة إيران. وفي الإطار العام يؤدي ذلك إلى تبديد طاقة سلطات الأمن الداخلي بدول المجلس بمثال هذه القضايا والحوادث الأصغر .

ولقد أوردت بيانات وزارات الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي تهما موثقة نحو إيران.وكانت كلمة ولي عهد السعودية الأمير محمد بن نايف أمام الجمعية العامة خلال أعمال الدورة السنوية الـ (٧١) للأمم المتحدة في ٢١ سبتمبر٢٠١٦ معبرة، حين أكد أن المملكة تعرضت منذ عام ١٩٩٢ إلى أكثر من ١٠٠ عملية إرهابية، منها ١٨ عملية نفذتها عناصر مرتبطة تنظيميًا بدولة إقليمية. كما كانت كلمة وزير خارجية البحرين أمام الجمعية العامة في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦ أكثر صراحة حين أكد أن بلاده لا تزال تواجه محاولات إيران العبث بأمنها وسلمها الأهلي، مشيرا إلى أن طهران تواصل تدخلها في المنطقة عبر ميليشيات وجماعات إرهابية.

٥ - الجهاد والاستقطاب المذهبي....أخطر تهديد للأمن القومي:

اتجهت السياسة الإيرانية مع موجة الثورات العربية في ٢٠١١، إلى تلوين صراعها السياسي بالصبغة المذهبية تحت شعارات الجهاد المقدس؛فانتعشت حملات التجنيد والتعبئة للألوية الجهادية التابعة للحرس الثوري في بعض الدول العربية، خصوصا في العراق وسوريا، كما عملت إيران على تجنيد الأطياف الشيعية من أفغانستان وباكستان ودول آسيا الوسطى في المواجهة المذهبية ضد الجماعات والقوى السلفية المسلحة في سوريا والعراق،ويعني ذلك ابتعاث الصراعات المذهبية التاريخية في الدول العربية .

وهذه التوجهات التي تنحو نحوها السياسة الإيرانية قد تشكل مقدمة لاستقطاب وصدام مذهبي استراتيجي شامل بالمنطقة، بحيث يتأسس ما يسمى بالهلال الشيعي القائم على قيادة إقليمية تحيط بها أربع دول عربية تقع في دائرة النفوذ الإيراني، مقابل محور سني حول المملكة العربية السعودية، في مشهد يعكس أكبر صدع مذهبي تشهده المنطقة في تاريخها.وصحيح أن هناك الكثير من القوى لدى الجانبين السني والشيعي تحذر من الانزلاق وراء هذا النوع من الصراع، إلا أنه بالنظر إلى أن أغلبية الكتل السكانية تعتمد على المرجعيات الفقهية من الجانبين، فإن ذلك قد يحدث انقساما يؤدي لحروب أشمل في الإقليم تكون هذه المعارك التي تخوضها جماعات حزب الله اللبناني ولواء أبوالفضل

العباس أو لوائي الزينبيون والفاطميون، أو جماعات مثل داعش وفتح الشام وأحرار الشام، بالنسبة إليها نماذج مصغرة ومقدمة للاندفاع نحو صدام إقليمي واسع .

ولعل الخلاف السعودي الإيراني حول شؤون الحج والذي تكرر مراراً منذ الثورة الإيرانية وآخر نماذجه في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وخروج بعض الدعوات الإيرانية المطالبة بتدويل شؤون الحج والأماكن المقدسة، ودعوات الترويج لاستبدال النجف وكربلاء بمكة والمدينة، قد تصبح مقدمات تنذر بانقسامات أكبر في العالم الإسلامي. وإذا كانت هذه النوعية من الصراعات تدور معاركها الأساسية في ساحتي الخليج والمشرق، فإن نتائجها لن تترك أي بقعة في العالم العربي، حيث يمكن أن يجري استنساخ ونشر نماذج مصغرة لهذا الاستقطاب المذهبي داخل الدول العربية، فتنشأ صراعات مذهبية بين الجماعات الأصغر،على هوامش هذا الصراع الأكبر.

وتبرز خطورة ذلك مع بوادر تعانق "الجهادية الطائفية" أو "التطيف الجهادي" أو"الجهاد المذهبي" مع الإرهاب، وهي الظواهر التي برزت في أعقاب الثورات العربية التي نظرت إليها إيران على أنها فرصة سانحة لمد نفوذها في المنطقة[١٢]، ولعل ذلك ما ألمح إليه الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب د. محمد كومان في كلمته خلال أعمال المؤتمر العربي التاسع عشر للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب حين أكد أن "أخطر عامل يؤجج الإرهاب في الوطن العربي اليوم هو الخطاب الطائفي المقيت الذي تعمل قوى إقليمية على نشره لإضعاف الأمة العربية"[١٣].

٦ - النووي الإيراني.... وتهديد الأمن القومي العربي:

طرح الملف النووي لإيران تحديات شديدة على أمن دول الخليج العربية؛فلم يكن هذا التهديد محل إدراك متعادل بخطورته في مناطق العالم العربي الأخرى على نحو ما استشعرته منطقة الخليج، خصوصا المملكة العربية السعودية، حيث كان احتمال "إيران نووية"ينطوي على تهديد نوعي شديد لها،ولذلك أعلن مسؤولون سعوديون ما يشبه عقيدة نووية لبلادهم مؤسسة على وجوب امتلاك المملكة السلاح النووي في حال امتلاك إيران له، وأن المملكة ستتوجّه لصناعة أو حيازة قنبلتها النووية -إذا حازتها إيران- مهما كلف الأمر.

ولقد ظلت دول الخليج العربية طيلة سنوات المفاوضات النووية بين إيران والغرب تستشعر الخطر من أن يأتي هذا الاتفاق على حسابها، ومن أن يؤدي إلى تعظيم مكانة إيران مع الغرب. وبعد إبرام الاتفاق شكك البعض في دول الخليج من نتائجه، ومن أن بعض بنوده غير قاطعة وأنه ما زال يسمح لإيران بأن تصبح قوة نووية على المدى البعيد. وإلى الآن لا تزال دول مجلس التعاون تستشرف نتائج الاتفاق وتتلمس بعض آثاره السلبية، البادية في التبدل في التحالفات الأمريكية التي مالت نحو إيران على حسابها؛ الأمر الذي أبرزه بجلاء قانون "جاستا"الذي أصدره الكونجرس الأمريكي في أواخر سبتمبر ٢٠١٦والمسمى "بالعدالة ضد رعاة الإرهاب"والموجه إلى المملكة العربية السعودية بالأساس.

والنتيجة العامة التي يمكن الوصول إليها من خلال رصد أنماط التدخلات والسياسات الإيرانية التي أثرت في الأمن القومي العربي منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، هي أن الجمهورية الإسلامية مثلت أحد العراقيل الأساسية أمام تطور منظومة أمن قومي عربية فاعلة، حيث عملت على فصل أمن الخليج عن منظومة الأمن القومي العربي، وفرضت على الدول العربية تهديدا شديدا جعلها تكرس هدفها الأساسي لحماية الذات من التدخلات الإيرانية، كما فرضت إيران على دول المنطقة قائمة نزاعات وصراعات داخلية خطيرة، وصحيح أن إيران لم تكن وحدها المتسبب في ذلك، ولكنها شكلت - على الأقل منذ مطلع الألفية الثالثة - الشاغل الأول لجهات الأمن القومي الخليجية .

وفي ظل أنماط التهديد الستة السابقة، يمكن القول بأن إيران جسدت فعليا ما يمكن تسميته بحال "الجار المناكف" للعالم العربي، ولدول مجلس التعاون الخليجي تحديدا، وهو الجار الذي لا يسلم منه جاره ولا يسعى إلى طمأنته وإراحة جانبه بشأن علاقات الجوار، ولا يدخر وسعا في إقلاق جانبه عند كل حادثة، ويفرض عليه تكاليف أمنية باهظة بسبب تدخله الدائم في شؤون جاره بالغموض وإضمار الشر وعدم سلامة النية والطوية، وبالتهديد أو الامتداد بالأذى الفعلي.

ولا يبدو أن السياسات الإيرانية في سبيلها إلى التغيير في المدى المنظور، بل إن بعض المتغيرات الإقليمية تشجعها على المضي في خطها الراهن، لذلك فإن الأرجح أن تستمر إيران، وربما تتجه إلى التشدد أكثر في تطبيق تلك السياسات، فمع الضغط الحاد في العلاقات السعودية الأمريكية، ومع التأثيرات السلبية لتراجع أسعار النفط، فإن الاحتمال الأغلب هو أن يعزز ذلك من خط التشدد الإيراني تجاه دول الخليج.

ثانيا: سيناريوهات التعامل العربي مع إيران:

في ضوء ما سبق، سيكون من المهم للعالم العربي التفكير في بدائل وسيناريوهات للتعامل مع إيران بالشكل الذي يعزز الأمن القومي، ويقدم أساليب فعالة في مواجهة التحديات الإيرانية تختلف مع السابق. ويمكن تلخيص السيناريوهات المحتملة للعلاقات العربية الإيرانية من منظور الأمن القومي العربي فيما يلي :

استمرار الحالة الصراعية الراهنة .. (حروب الوكالة):

ويعني ذلك استمرار المواجهة الاعتيادية المستمرة منذ نحو ١٥ عاما، والتي تعني ازدياد حالة الاستقطاب المذهبي في المنطقة، واستمرار الصراعات الدائرة بمنهجيتها وآلياتها الراهنة على جبهات سوريا والعراق واليمن ولبنان، حيث يبقى الصراع ممتداً وينهك الجانبين العربي والإيراني، فهو سيناريو استنزافي، سينتهي بالطرفين إلى حالة من الضعف الشديد، فلا يتضمن موقف أي من الطرفين فيه رؤية أو منطق في استمرار الصراع سوى الرغبة الثأرية في إلحاق الأذى أو الخسارة بالآخر، بما يعني استمرار معارك الوكلاء من الجماعات والتنظيمات المسلحة تحت عباءة الطائفية، وهؤلاء لا أمد

محدد لقدرتهم على الاستمرار في الصراع طالما استمر تلقي الدعم والإسناد العسكري والمالي من الأطراف الأساسيين.

وفي سياق هذه الحالة لن تتطور العلاقات العربية مع إيران إلى حرب مباشرة، وإنما ستظل عند مستوى حروب التنظيمات الوكيلة، فضلا عن ذلك سوف تزداد تكاليف فاتورة الحرب على الجانبين على نحو يتكرس معه سباق التسلح الإقليمي. وفي هذه الحالة ستظل إيران تفرض الضغوط السلبية على الأمن العربي في الجوانب الستة سالفة الذكر. وإذا أخذنا في الاعتبار تحرر إيران من الصراع مع الغرب على أثر الاتفاق النووي وانفتاحها على المجتمع الدولي واستردادها الأرصدة المجمدة، بينما يبدأ المسلسل العكسي لتجميد الأموال السعودية في البنوك الأمريكية وفق قانون جاستا، يمكن تصور سيناريو مخيف تتغول فيه إيران على الأمن القومي بينما تتضاءل قدرات العرب على الاستمرار في مثل هذه المواجهة .

ازدياد نطاق ومستوى المواجهات (الحرب المباشرة):

في ظل اعتقاد إيران بتراجع اهتمام الولايات المتحدة بحلفائها من دول مجلس التعاون الخليجي، قد يغريها ذلك للاندفاع نحو مزيد من السلوكيات العدائية مع دول الجوار، مع تنامي نزعة الاستفراد والإحساس بأن دول المجلس أصبحت مكشوفة أمنيا، وهو ما سيؤدي - لفترة محددة - إلى تضارب في رسائل السياسة الإيرانية، بمحاولاتها إعادة اختبار النوايا واستكشاف القدرات والسياسات الممكنة في منطقة الخليج. لذلك قد تزداد عمليات الحرس الثوري في جبهات الصراع المفتوحة بين إيران والسعودية في سوريا والعراق واليمن، وهذه الوضعية سوف تفرض على دول الخليج العربية وخصوصا السعودية استمرار تأكيد قدرتها على المضي في المواجهات وأنها لن تتراجع مع تراجع الالتزام الأمريكي نحوها، وهو ما يرجح استمرار أنماط المواجهات الحالية ربما أكثر من السابق .

ويدعم ذلك، أن الاتفاق النهائي بشأن البرنامج النووي الإيراني سيوفر لإيران موارد أكبر تمكنها من تمويل الميليشيات الشيعية وغيرها من الجماعات الخطيرة في أنحاء المنطقة. وسوف يتيح ضخ أرصدة إيران المجمدة فرصا لتوسيع انخراطها في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وربما في الخارج البعيد[١٤]. وعلى الأرجح أن تمكن نهاية المفاوضات النووية من تعزيز النفوذ الإيرانى فى العراق[١٥]. ويمكن أن تسعى إيران لزيادة نفوذها في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية مع التوازنات الطائفية، وهو ما قد يجد معه حلفاء الولايات المتحدة في الخليج أنفسهم محاصرين من قبل إيران التي قد تتورط أكثر في الصراعات بالوكالة حول حافة الجزيرة العربية[١٦].

وهذا السيناريو المحتمل للسلوك الإيراني بعد الاتفاق النووي يتعارض مع التحليلات التي كانت تربط احتمال تنامي السلوك العدواني لإيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي أو تراجعه فقط بامتلاك إيران للسلاح النووي[١٧]، حيث أن ترتيبات الاتفاق النووي وفق ذلك تطلق يد إيران أكثر في الإقليم. وهي الحالة التي قد تتطور في النهاية إلى شكل من

أشكال المواجهات المسلحة والمباشرة بين القوى الإقليمية. ولا شك في أن حالة التدهور في العلاقات الأمريكية السعودية قد تغري إيران بممارسة دورها التقليدي كشرطي للخليج، وهو الدور الذي لعبته على عهد الشاه لمصلحة القوى الغربية، ولكنها هذه المرة سوف تمارسه لمصلحتها الذاتية. وفي هذه الحالة يكون تأثيرها على الأمن القومي العربي بمقدار التوافق أو التنافر في السياسات العربية بشأنها، وهو الذي إما أن يكون عاملا للتقريب أو للصراعات البينية.

التهدئة والحوار (التفاوض الإقليمي):

على الرغم من أن زيادة التوتر ربما يكون الاحتمال الأكثر توقعا في منطقة الخليج، إلا أنه لا يمكن استبعاد احتمال إقدام المتصارعين في المنطقة على مرحلة من التهدئة والحوار؛ فجانب من أسباب ارتفاع حدة الصراع يعود إلى الوجود العسكري الأمريكي، وجزء آخر يعود إلى الأوضاع الداخلية، والعداء الأيديولوجي النخبوي والمذهبي، وقد يؤدي تقليص الوجود الأمريكي إلى تقليل حوافز الصراع الإقليمي، بما يقرب المواقف على ضفتي الخليج، ويساعد على ذلك أن الولايات المتحدة نفسها تشجع الجانبين على الدخول في حوار ومحادثات عمليةpractical conversation ، كما أن هناك أصواتا في إيران تشجعه، منهم وزير الخارجية جواد ظريف[١٨] . وصحيح أن بروز الخلاف الأمريكي مع الحلفاء في مجلس التعاون ترافق مع التقارب الأمريكي مع إيران إلا أن حصاد الخبرة الإيرانية مع الولايات المتحدة قد ترشد القرار وتقلص الاندفاعات الإقليمية للجمهورية الإسلامية نحو حروب الوكالة واستمرار "الحرب الباردة" مع المملكة العربية السعودية، ويعزز من ذلك أن المصالح تعلو على الأيديولوجيا في النهاية، وبينما تكرس الخشونة الإيرانية الانطباع بأن إيران لديها خطوط حمراء، وأنها ملتزمة إلى أقصى درجة بالمواقف المدفوعة بالأيديولوجيا، فإن تحليل المنافع والتكاليف لصناع القرار في طهران يميل إلى إنتاج سياسة عملية أكثر حذرا بكثير مما يوحي به الخطاب[١٩] .

وأخيرا، تقف كل من السعودية وإيران على موعد مع تحولات داخلية دراماتيكية محتملة قد تقلب الكثير من قواعد العلاقات البينية؛ إذ تنتظر إيران تغييرات مهمة في التوجهات الإستراتيجية في حالة رحيل المرشد الأعلى علي خامنئي الذي يواجه اعتلالا في صحته، كما تنتظر انتخابات رئاسية في مايو ٢٠١٧.أما المملكة السعودية، فسوف تحمل السنوات المقبلة إمكانات حدوث نقلة هامة في أوضاعها الداخلية وسياساتها الإقليمية على أثر التحولات الهائلة سواء في انخفاض أسعار النفط أو الخلافة السياسية وانتقال السلطة إلى جيل الشباب، أو متطلبات الإصلاح الداخلي وضرورات التفاعل مع التحديات الهائلة التي يطرحها قانون جاستا. وكلها عوامل تدعو الجانبين السعودي والإيراني إلى توظيف أدوات جديدة وإعادة تحديد الأهداف والمواقف .

ومن شأن هذه التحولات أن تدخل مستجدات على المعادلة المزمنة الخاصة بالإضرار الإيراني بالأمن القومي العربي منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، حيث قد ينتج عن ذلك أشكال وصور تعاونية للعلاقات تنتهي إلى سيادة نهج براجماتي

وليس أيديولوجي عدائي في التوجه الإيراني إزاء العرب والتوجه العربي إزاء إيران، وضمن هذه الحالة قد تشهد العلاقات شراكات اقتصادية وعلاقات مجتمعية أكثر كثافة تساعد على تحسين المستويات الرسمية للعلاقات .

إن ترجيح حدوث أي من السيناريوهات الثلاثة السابقة، يتأثر بعوامل عديدة، يرتبط أهمها بنتائج المواجهات الجارية حاليا في الدول العربية المأزومة كالعراق وسوريا واليمن، ومن الصعب الجزم بإمكان خروج أحد منتصرا بشكل كامل من أي من تلك الأزمات أو الحروب. لذلك، من المهم الاستثمار في مساعي إصلاح وترميم العلاقة بين العرب وإيران، والسعي الجاد للوصول إلى أسس وقواعد واضحة للتقارب، حيث أنه على الرغم من أن المنطق الإيراني التدخلي في الشؤون الداخلية للدول العربية كان هو الأساس في سياسة إيران تجاه العالم العربي، فإن هناك جانبا من المسؤولية العربيةعن تأخر الوصول إلى تسويات وتطبيع متوازن في العلاقات مع إيران.

وتتطلب جهود إعادة التأسيس للعلاقات التراجع عن النزعة الطائفية كمنظور متبادل في إدارة العلاقات، وتخفيف الفوبيا العربية من إيران، وإنهاء السياسات الإيرانية العدائية إزاء العرب، ومن فوائد هذا النهج أنه سوف يمكن دولا مثل عمان والعراق والجزائر واليمن ولبنان وسوريا من تحديد موقفها من الجمهورية الإيرانية بدقة، وسيضعها أمام اختبار حقيقي في علاقاتها مع إيران ومع باقي الدول العربية .

المصادر

١. أنظر: ورقة د. حسن نافعة، الأمن القومي العربي بين أخطار الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس ٢٠١٥.

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_438_hassannaf3a.pdf

٢. ورد تعبير "أمن الخليج العربي" للمرة الأولى في مقررات القمم العربية في قمة فاس١٩٨٢، كما يؤكد أن اهتمام القمم العربية به لم يأت إلا بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، أي أن المطامع الإقليمية لشاه إيران وعلاقته بالولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مصدرًا لقلق النظام العربي الرسمي بقدر ما كانت التوجهات الجديدة لنظام الحكم الإيراني ذي الصبغة الإسلامية بعد الثورة. أنظر د. أحمد يوسف أحمد، الأمن القومي العربي، دروس الخبرة الماضية ومعضلات الوضع الراهن، البرلمان العربي، لجنة الشئون السياسية والخارجية والأمن القومي، يونيو/حزيران٢٠٠٧، ص ٩.

٣. د. أحمد يوسف أحمد، "قضية العرب الأولى" في مجلس الجامعة، صحيفة الاتحاد، ١٢مارس ٢٠١٣.

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=71334

٤. ذلك ما تضمنه نص البيان الختامي للدورتين الأولى والثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في القمتين الخليجيتين بأبوظبي والرياض ٢٥-٢٦ مايو و ١٠-١١نوفمبر ١٩٨١ على التوالي.

http://www.gcc-sg.org/ar-sa/Statements/SupremeCouncil/Pages/Thefinalstatementfortheseconds1.aspx

٥. عبد القادر طافش، إيران والقضية الفلسطينية: الواقع والمتغيرات، مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ديسمبر، ٢٠١٢.

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/12/201212137395846961O.html

٦. د. أحمد يوسف، إيران والقضية الفلسطينية بين عاطفة الدين واستراتيجيات السياسة، وكالة سما الإخبارية الفلسطينية، ١٧أغسطس ٢٠١٣.

http://samanews.com/ar/post/168163/

٧. مصطفى لحص، حواضرنا المدمرة في سفر التمدد الإيراني، صحيفة الشرق الأوسط، ٣ نوفمبر ٢٠١٦.

٨. أنظر على سبيل مقال، عبدالرحمن الراشد، اليمن: كيف نتعامل مع الحوثي، صحيفة الشرق الأوسط، ١ نوفمبر ٢٠١٦.

٩. قلق جزائري من المد الشيعي.. ملف الطائفة الأحمدية أمام القضاء قريبا، صحيفة الشرق الأوسط، ١٩ أكتوبر ٢٠١٦.

١٠. التشيع في الجزائر، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، موقع البرهان، ٤ مايو ٢٠١٥.

http://www.alburhan.com/Article/index/8616

١١. حميد غمراسة، الجزائر.. حملة لطرد دبلوماسي إيراني يسعى لنشر التشيع، العربية، ٢٥يناير ٢٠١٦.

https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2016/01/25/

12. **Ephraim Kam, Iran and the Turmoil in the Arab World, in; Yoel Guzansky and Mark A. Heller (Editors), One Year of the Arab Spring: Global and Regional Implications, The Institute for National Security Studies,Memorandum 113. p. 43.**

١٣. اجتماع عربي في تونس يبحث تطويق الإرهاب وتداعياته الوخيمة، صحيفة الشرق الأوسط، ١٩/ ١٠/ ٢٠١٦.

http://aawsat.com/home/article/764071

14. **General James Conway, USMC (ret.) and General Charles Wald, Assessment of the Joint Comprehensive Plan of Action: Strategic Consequences for U.S. National Security, JINSA's Iran Strategy Council, September 2015, p.7. http://www.jinsa.org/files/StrategicConsequencesforU.S.NationalSecurity.pdf**
15. **Ibid, p. 8.**
16. **Ibid, p. 8.**
17. **See: Alireza Nader, Iran After the Bomb: How Would a Nuclear-Armed Tehran Behave?, RAND Corporation. National Security Research Division, 2013, pp. vii – viii. http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR300/RR310/RAND_RR310.pdf**
18. **See: Payam Mohseni(Editor), Iran and the Arab World after the Nuclear Deal, Rivalry and Engagement in a New Era, The Iran Project, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, August 2015, pp. 1-2. http://belfercenter.ksg.harvard.edu/files/Impact%20on%20Arab%20World%20-%20Web.pdf**
19. **Rouzbeh Parsi,The Middle East and the Deal: In Search of a New Balance, In: Paolo Magri and Annalisa Perteghella (Editors), Iran After the Deal: the Road Ahead, The Italian Institute for International Political Studies (ISPI), First edition: 2015 p. 74. http://www.ispionline.it/it/EBook/Iran_after_the_Deal.pdfedition.pdf**